



شركة الحرافات
البحرية الوطنية
NATIONAL MARINE
DREDGING COMPANY

2015

تقرير حوكمة الشركة

ص.ب ٣٦٤٩، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

P.O.Box 3649, Abu Dhabi, United Arab Emirates

T. +971 2 513 0000

F. +971 2 551 6500

nmdc@nmdc.ae

www.nmdc.com





تقرير حوكمة الشركة 2015

المحتويات

4	1 - مقدمة
5	2 - ممارسات حوكمة الشركة
5	1-2 قواعد حوكمة الشركة
6	2-2 هيكل حوكمة الشركة
6	3-2 ممارسات الإفصاح
7	4-2 تفويض السلطة
7	5-2 قواعد السلوك التجاري وسياسة الرقابة على الاحتيال
7	6-2 سياسة الترحيب بالمديرين الجدد وتعريفهم بالشركة
8	7-2 سياسة تداول أسهم الشركة
8	8-2 معاملات تداول أسهم الشركة من قبل أعضاء مجلس الإدارة
9	3 - مجلس الإدارة
9	1-3 دور المجلس
10	2-3 تشكيل المجلس
11	3-3 تمثيل الأعضاء الإناث في مجلس الإدارة
11	4-3 مؤهلات أعضاء المجلس وخبرتهم
13	5-3 أجور أعضاء مجلس الإدارة
13	6-3 اجتماع مجلس الإدارة
14	7-3 واجبات و اختصاصات المجلس التي تؤديها الإدارة التنفيذية
14	8-3 التعاملات مع الأطراف المعنية الأخرى



تقرير حوكمة الشركة 2015

15	9-3 الإدارة التنفيذية
17	1-4 تعيين المدققين الخارجيين
17	2-4 استقلالية المدققين الخارجيين
17	3-4 أتعاب المدققين الخارجيين
18	4-4 الخدمات التي تم الحصول عليها من شركات تدقيق خارجية أخرى
18	5- لجان مجلس الإدارة
19	5-1 لجنة التدقيق
20	5-2 لجنة الترشيحات والمكافآت
20	5-3 اللجنة الفنية
21	5-4 اللجنة الاستراتيجية
23	6 - نظام الرقابة الداخلية
23	6-1 نظام الرقابة الداخلية في شركة الجرافات البحرية الوطنية
23	6-2 التقييم المستقل لنظام الرقابة الداخلية
24	6-3 إدارة المخاطر
25	6-4 الامثال والأخلاقيات
25	5-6 الجودة والصحة والسلامة والبيئة
26	7 - مساهمة الشركة
26	7-1 المساهمة في تطوير المجتمع المحلي
27	7-2 المساهمة في حماية البيئة
28	8 - معلومات عامة
28	8-1 السعر الشهري لسهم الشركة مقارنة بالمؤشر العام ومؤشر القطاع



تقرير حوكمة الشركة 2015

- 29 2-8 مخطط أداء سهم الشركة بالمقارنة مع المؤشر العام ومؤشر القطاع الذي تنتهي إليه الشركة
- 29 3-8 تقسيم ملكية أسهم شركة الجرافات حسب الجنسية وحسب الفئة في 31 ديسمبر 2015
- 30 4-8 بيان مساهمي الشركة الذين يملكون 5 % أو أكثر من رأس مال الشركة
- 30 6-8 بيان بالأحداث الهامة التي واجهتها الشركة خلال العام 2015
- 30 7-8 تفاصيل المخالفات أثناء عام 2015



تقرير حوكمة الشركة 2015

1 - مقدمة

تعمل شركة الجرافات البحرية الوطنية ("شركة الجرافات" أو "الشركة") في بيئه عالمية متغيرة تشهد توقعات متنوعة وتغيراً تنظيمياً مستمراً، وزيادة في التركيز على الارتباط بأصحاب الشأن ومحاسبتهم. ونحن نعترف أن البيئة التي نعمل فيها تطرح تحديات من منظور الحوكمة والمنظور التنظيمي؛ غير أننا على ثقة أن التزامنا حالياً تطبيق ممارسات حوكمة الشركات والالتزام بها، مع احترام ثقافة الشركة وقيمها، ستظل توفر للمجموعة - كما هي الحال دائماً - أساساً قوياً يتيح لمجلس الإدارة والشركة أن تفي بهذه التحديات المستمرة.

ويتمثل الهدف من هذه الوثيقة في إيضاح إطار حوكمة شركة الجرافات، طبقاً للقرار الوزاري رقم (518) لعام 2009، بشأن قواعد الحوكمة ومعايير انتضباط الشركة (قواعد حوكمة الشركة) الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع (SCA) وتعديلاته من وقت لآخر.

ويشمل هذا التقرير مناقشة النقاط التالية :

1. ممارسات حوكمة الشركة - مبادئ إطار حوكمة الشركة والمنهج التي تتبعها الشركة لتنفيذ هذه المبادئ؛
2. مجلس الإدارة ("المجلس") - دور المجلس فيما يتصل بإطار حوكمة الشركة، وهيكل تشكيل المجلس، وشروط عضوية أعضاء المجلس، بما في ذلك العضوية في الشركات المساهمة الأخرى، والتفاصيل الخاصة بالأجور التي يحصلون عليها من الشركة؛
3. تداولات أعضاء مجلس الإدارة في الأوراق المالية لشركة الجرافات - وصف لسياسة تداول أسهم الشركة، ومنهج الشركة في ضمان التزامها بالإفصاحات المرتبطة بتداولات أعضاء مجلس الإدارة في الأوراق المالية للشركة؛
4. المدققون الخارجيون - ملخص عن شركة التدقيق الحسابي، يشمل الأتعاب والنفقات المرتبطة بالتدقيق أو الخدمات الأخرى التي يقدمها المدقق الحسابي للشركة؛
5. لجان مجلس الإدارة - وصف لتكوين ووظائف ومسؤوليات لجان مجلس الإدارة الأربع - لجنة التدقيق، لجنة الترشيحات والمكافآت ، وللجنة الاستراتيجية، وللجنة الفنية؛
6. نظام الرقابة الداخلية - وصف لنظام الرقابة الداخلية للشركة، ومنهج الشركة في الالتزام بهذا النظام؛
7. مساهمة الشركة - في تنمية المجتمع المحلي وحماية البيئة أثناء عام 2015؛ و
8. المعلومات العامة - معلومات أخرى محددة تطلبها هيئة الأوراق المالية والسلع، وتشمل التحركات السعرية لسهم الشركة، وتقسيم ملكية أسهم الشركة، ومخالفات حوكمة الشركة التي أرتكبت خلال عام 2015، إن وجدت.



تقرير حوكمة الشركة 2015

2 - ممارسات حوكمة الشركة

قواعد حوكمة الشركة

يلزم مجلس الشركة بتنفيذ ممارسات حوكمة قوية وفقاً لمعايير قياسي متعدد من مزيج من التوجيهات الإماراتية وأفضل الممارسات العالمية. وترتکز هذه المتطلبات القانونية والتنظيمية ومتطلبات أفضل الممارسات إلى قيم وفلسفات شركة الجرافات، التي توفر الإطار المرجعي الذي نقى السلوكيات والممارسات بالمقارنة به، لنقييم خصائص الحوكمة الجيدة. وتتطلب قيمنا أن يتصرف المديرون والموظفوون التابعون لشركتنا بنزاهة وسلوك حسن، لتعزيز النقاوة والمحافظة عليها.

ومن ثم فحوكمة الشركة السليمة راسخة في قيمنا وتفاقتنا ووظائفنا وهيكلنا التنظيمي. ويتم تصميم هيكل الشركة لضمان أن تظل قيمنا راسخة في كل ما نقوم به من أعمال وما نؤديه من عمليات. ونحن نقوم باستمرار بتنقية هذه الهيكل واستخدام بيان مكتوب لقيمنا ليمثل قواعد السلوك والأخلاقيات في شركتنا. وتُجري شركة الجرافات مراجعة دورية لبياناتها الاستراتيجية والتشفيرية، وتشمل هذه المراجعة التواصل مع أصحاب الشأن ذوي الصلة بالشركة، حتى يتسعى لها تحديد التوازن ونطاق العمل ومدى التطور المناسب لإطار حوكمة الشركة، بما يتناسب مع طبيعة شركة الجرافات وحاجتها، و مدى تعقدتها.

وتقود ثقافة حوكمة الشركة في شركات الجرائم العوامل التالية:

- مجلس إدارة يمارس مهامه بدرأية وافية وفعالية تنفيذية لتوجيهه شؤون الشركة ووضع أهدافها؛
 - وظائف ومسؤوليات محددة بوضوح لمجلس الإدارة وأعضائه ولجانه وكبار المسؤولين والمديرين في الشركة؛
 - اختيار الاستراتيجيات المنتجة وإدارة المخاطر؛
 - التفويض المناسب ومراقبة المسؤولية والمحاسبة تجاه الإدارة؛
 - تلبية مصالح أصحاب الشأن من خلال عمليات الإفصاح الجوهرية ذات الصلة؛
 - ضمان الالتزام بكل الالتزامات التنظيمية؛
 - التأكد من توفير التوجيه والرقابة المناسبة على الأداء وإعداد التقارير المالية في الشركة، من خلال نظام رقابة داخلية فعال؛
 - المشاركة مع المجتمع؛ و
 - وتبني الشركة ومسؤوليتها وموظفيها معايير أخلاقية مرتفعة.

وحتى يتسنى تحقيق هذه الأهداف وضمان الالتزام بالمتطلبات المحددة لقواعد حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع، قامت الشركة بإعداد وتطبيق كتيب حوكمة الشركة الخاص بها، الذي يضم سياسات تخصّص الموضّعات التالية:

- شؤون مجلس الإدارة وأعضائه؛
 - لجان مجلس الإدارة؛
 - تفويض السلطة للإدارة؛
 - العلاقة مع أصحاب الشأن؛
 - التزامات الإفصاح الخاصة بالشركة؛
 - نظام الرقابة الداخلية؛



تقرير حوكمة الشركة 2015

- مشاركة المدققين الخارجيين؛
- قواعد السلوك؛
- سياسة تداول الأسهم؛ و
- الشروط المرجعية لجان المجلس.

يقوم حالياً مجلس الإدارة بمراجعة وتحديث دليل الحوكمة للشركة ليتماشى مع متطلبات القانون الاتحادي الجديد رقم (2) لسنة 2015 الخاص بالشركات التجارية.

علاوة على ما سبق، يتحمل أعضاء مجلس الإدارة مسؤولية المراقبة والمراجعة والنزاهة والموثوقية في ما يتصل بالقواعد المالية المجمعة لشركة الجرافات، وسياسات المحاسبة الخاصة بها والمعلومات الواردة في التقرير السنوي. وسعياً إلى تمكينهم من أداء واجبهم على الوجه الأمثل، يحظى أعضاء مجلس الإدارة بدعم من عمليات مستمرة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الكبرى التي تواجهها شركة الجرافات أثناء إعداد المعلومات المالية وغيرها من المعلومات الواردة في التقرير السنوي. وقد طبقت هذه العملية بالنسبة للعام قيد المراجعة وحتى تاريخ اعتماد التقرير السنوي والقواعد المالية.

وتولى الإدارة تنفيذ هذه العملية، في حين تقوم لجان مجلس الإدارة التي تشمل لجنة التدقيق وللجنة الاستراتيجية وللجنة الترشيحات والمكافآت وللجنة الفنية، بمراقبة فاعليتها.

2- هيكل حوكمة الشركة

يقوم مجلس الإدارة دوراً محورياً في إطار حوكمة الشركة؛ فهو المسؤول في نهاية المطاف عن ضمان التزام الشركة بالالتزاماتها القانونية والتنظيمية، ومذكرة تأسيس الشركة ونظامها الأساسي، وواجباتها حيال أصحاب الشأن. ويساعد المجلس في هذه العملية لجان مجلس الإدارة المختلفة (وبصفة خاصة لجنة التدقيق، واللجنة الاستراتيجية، وللجنة الترشيحات والمكافآت، وللجنة الفنية)، علاوة على المدققين الداخليين والخارجيين، ومسؤولي وموظفي الشركة (بما في ذلك الرئيس التنفيذي والرئيس المالي، ورئيس التدقيق الداخلي، وباقى أعضاء الإدارة العليا).

وفضلاً عن النظام الأساسي والقوانين المنظمة، وافق مجلس إدارة شركة الجرافات على مجموعة كبيرة من المواثيق والقواعد والسياسات والهيئات والعمليات التجارية المحددة بعناية، حتى يتسمى تسجيل هذه القرارات والتقويضات، وتنظيم العمليات والإشراف على أنشطة الشركة والشركات التابعة لها. كما أصدر المجلس القواعد العامة للتصريف والسلوك الشخصي، التي يُعد كل المديرين والموظفين متلزمين حيالها كأفراد أو بوصفهم كياناً جماعياً. ويضمن هيكل حوكمة الشركة الإعداد الشفاف للتقارير وإجراء المراجعات والموازنات الضرورية. وتتضمن طبقات الإشراف المختلفة التي تشمل أصحاب الشأن والإدارة والإشراف التنظيمي، المراجعة المستمرة للأداء مقارنة بالأهداف الاستراتيجية للشركة ومعايير القياسية الخارجية.

3- ممارسات الإفصاح

تلزم الشركة بالامتثال لكل التزامات الإفصاح، التي تشمل الالتزامات حيال هيئة الأوراق المالية والسلع (SCA) وسوق أبوظبي للأوراق المالية (ADX) وأصحاب الشأن، بحيث يتم تداول الأسهم في سوق مستتبة. وفي عام 2015، قامت الشركة بعمليات إفصاح منتظمة لهيئة الأوراق المالية والسلع، وسوق أبوظبي للأوراق المالية، بما في ذلك، اجتماعات وقرارات مجلس الإدارة المتوقعة، ونشر التقرير السنوي، وغيرها من الإعلانات ذات الصلة بالشؤون



تقرير حوكمة الشركة 2015

المعاملات المالية و / أو التشغيلية الأساسية، التي تحرص الشركة على توفير نسخ منها وتحديثها على موقع الويب الخاص بالشركة.

4- تفويض السلطة

وافق مجلس الإدارة على منظومة تفويض السلطة في اجتماعه المنعقد في 13 أكتوبر 2010. ويحدد تفويض السلطة حدود السلطة التي يخولها المجلس للجنة التنفيذية والإدارة والموظفين، لإدارة شؤون الشركة وعملياتها في دولة الإمارات وفي المواقع الأجنبية. وعلاوة على ذلك، تطبق الشركة سياسة مكتوبة في الموافقة على المشتريات (الإمدادات والخدمات)، وكشف الأجور ومطالبات الموظفين بالنفقات ذات الصلة، ومعاملات النثريات.

كما فوض مجلس الإدارة سلطة معينة للجان التابعة له، والتي تضم لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت وللجنة الاستراتيجية وللجنة الفنية.

وتتضمن منظومة تفويض السلطة الحالية للمراجعة المستمرة ويتم عمل أي تحديث مطلوب لمواجهة التغيرات التي تشهد بها البيئة الاقتصادية الحالية التي تعمل الشركة في إطارها. كما تقوم الشركة حالياً بوضع إطار الحوكمة المالية للشركات التابعة لها وفروعها الأجنبية.

5- قواعد السلوك التجاري وسياسة الرقابة على الاحتيال

تملك الشركة قواعد سلوك تجاري محددة وسياسة الرقابة على الاحتيال، التي تشمل على الجوانب التجارية :

- الالتزام بالقوانين والأنظمة؛
- السلوك الشخصي؛
- معايير السلوك؛
- السرية وحقوق الملكية الفكرية؛
- النزاهة وتعارض المصالح؛
- المنافسة والتداول العادل؛
- حماية أصول الشركة والاستخدام العادل لها؛
- الصحة والسلامة؛
- الإبلاغ عن أي مخالفات لقواعد؛
- إجراء الالتزام؛ و
- الإفصاح في التقارير والوثائق.

ومدراء الشركة وموظفوها مطالبون بالالتزام بهذه القواعد أثناء أدائهم واجباتهم.

6- سياسة الترحيب بالمديرين الجدد وتعريفهم بالشركة

تفتضي سياسة الشركة الخاصة بالترحيب بالمديرين الجدد وتعريفهم بالشركة أن يشارك كل المديرين الجدد في برنامج الترحيب والتعريف بالشركة. ويشمل هذا البرنامج عروضاً تقييمية تقدمها الإدارة لتعريف المديرين الجدد بالخطط الاستراتيجية للشركة وعملياتها وأنشطتها التجارية، ووحداتها التجارية وإداراتها ومديريها وموظفيها الأساسيين. ويهدف



تقرير حوكمة الشركة 2015

البرنامج إلى تقديم المعلومات المطلوبة لضمان فهم كل مدير جديد لواجباته ومسؤولياته طبقاً للقوانين والأنظمة السارية، وإطار حوكمة الشركة، وفهمه لسياسات الشركة وإجراءاتها.

7- سياسة تداول أسهم الشركة

طبقت الشركة سياسة تخص تعامل أعضاء مجلس الإدارة والموظفين في الأوراق المالية للشركة، بغرض التأكيد من عدم قيام أعضاء مجلس إدارة الشركة وموظفيها (والأفراد المرتبطين بهم ارتباطاً وثيقاً) بالتعامل أو تداول الأوراق المالية التي تصدرها الشركة أو أي شركة تابعة لها أو مجموعة الشركة بناء على معلومات سرية لم يتم الإفصاح عنها أو في ظروف النزاع.

تمثل النقاط التالية الجوانب الأساسية لسياسة تداول الأسهم :

- لا يجوز لأي عضو مجلس إدارة أو موظف في الشركة (أو أي شركة تابعة أو شركة أخرى تسيطر عليها شركة الجرافات) تداول الأوراق المالية للشركة، بينما كانت بحوزته أي معلومات لم يتم الإفصاح عنها إلى سوق أبوظبي للأوراق المالية.
- ولا يجوز أن يتم التداول أثناء فترة الحظر الخاصة بتداول المطلين، والتي تكون عادة الفترة التي تبدأ في الأسبوعين الأخيرين من الفصل المحاسبى، وتنتهي فور الإفصاح للسوق عن حسابات هذا الفصل من العام.
- ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الذين لا يحوزون هذه المعلومات المشار إليها آنفاً والذين لا يفترضون التداول في أي فترة الحظر الخاصة بتداول المطلين، تداول الأوراق المالية للشركة إلا عقب الحصول على موافقة خطية مسبقة من رئيس مجلس الإدارة (أو عند غيابه، من نائب رئيس مجلس)، بينما لا يسمح أيضاً للموظفين الذين لا يحوزون هذه المعلومات بالقيام بذلك إلا عقب الحصول على موافقة خطية مسبقة من الرئيس التنفيذي.

8- معاملات تداول أسهم الشركة من قبل أعضاء مجلس الإدارة

يدرك مجلس الإدارة وكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة، علاوة على إدارة الشركة، التزاماتهم المرتبطة بمتطلبات الإفصاح ذات الصلة بتدوالاتهم للأوراق المالية لشركة الجرافات، وهم يتلزمون بكل المتطلبات التي تصدر عن هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

وفضلاً عن ذلك، يتم الحصول على إقرار سنوي من أعضاء مجلس الإدارة يؤكد التزامهم بسياسة تداول أسهم الشركة ومتطلبات قواعد حوكمة الشركة. ويوضح الجدول التالي بيانات تداول الأوراق المالية لأعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم خلال عام 2015:

عضو مجلس الإدارة	القائم بالمعاملات	إجمالي الأسهم المباعة	إجمالي الأسهم المشتراء
السيد/ أحمد عمر سالم الكرببي	الابن الاول	10,000	58,000
	الابن الثاني	-	280,998
السيد/ أحمد سعيد المريخي	نفسه	-	30,000



3 - مجلس الإدارة

1-3 دور المجلس

ويُعد المجلس مسؤولاً تجاه أصحاب الشأن ذوي الصلة بالشركة عن وضع وتقديم قيمة مستدامة من خلال إدارة أعمال الشركة. وبصفة خاصة، يُعد المجلس مسؤولاً عن تقديم التوجيه الاستراتيجي، والإشراف على الإدارة ووضع وسائل الرقابة الكافية بهدف تعزيز نجاح الشركة وقيمتها على المدى البعيد. كما يلعب مجلس الإدارة دوراً محورياً في إطار حوكمة الشركة. فهو المسؤول في نهاية المطاف عن ضمان التزام الشركة بالتزاماتها القانونية والتنظيمية، ومذكرة تأسيس الشركة ونظامها الأساسي، وواجباتها حيال أصحاب الشأن.

وتسعى شركة الجرافات إلى ممارسة القيادة والتزاهة والتقدير بهدف تحقيق الأهداف والأغراض، وتحقيق الاستدامة والنمو على المدى البعيد. ويُعد المجلس مسؤولاً عن أداء الشركة وشئونها. فهو يوفر القيادة للشركة في إطار وسائل رقابة حصيفة وفعالة تسمح بتقييم المخاطر وإدارتها. وقد اعتمد المجلس دليلاً حوكمة الشركة، الذي يعرض الإطار العام لكيفية عمل المجلس، علاوة على نوعية القرارات التي سيتخذها المجلس، والقرارات التي ينبغي تقويضها إلى الإدارة.

ويقوم مجلس إدارة شركة الجرافات بما يلي:

- اعتماد استراتيجية الشركة والشركات التابعة لها؛
- ضمان التزام المجموعة بالقوانين والأنظمة السارية؛
- تحمل مسؤولية حوكمة المخاطر، بما في ذلك تلك المرتبطة بتقنية المعلومات؛
- التصرف بوصفه همزة الوصل والقيم على حوكمة الشركة؛
- تقديم القيادة الفعالة على أساس أخلاقي؛ و
- ضمان كون الشركة مواطناً مسؤلياً مسؤولًا وأن ينظر إليها على أنها كذلك.

ويتحقق مجلس الإدارة أهدافه من خلال مراجعة وتوجيهه استراتيجية الشركة، وتحديد قيم الشركة ومعاييرها الفياسية، وتعزيز المعايير رفيعة المستوى لحوكمة الشركة، واعتماد السياسات والأهداف الأساسية، وضمان استيعاب وتحقيق الالتزامات تجاه أصحاب الشأن ذوي الصلة بالشركة وغيرهم من أصحاب الشأن، وفهم المخاطر الأساسية، وتحديد نسبة تحمل المخاطر ومراجعة واعتماد العمليات المنفذة لتخفيف مستوى المخاطر، بما في ذلك اعتماد الشروط المرجعية للجان مجلس الإدارة الرئيسية. وحتى يتسعى له تحقيق أهدافه، يجوز للمجلس أن يفوض واجباته ووظائفه إلى مختلف لجان المجلس أو الرئيس التنفيذي، دون التخلّي عن مسؤولياته الخاصة.

وفضلاً عما سبق، يقوم المجلس إما بشكل مباشر أو من خلال لجانه الفرعية، بما يلي :

- تقييم جوانب الكمية والنوعية لأداء الشركة من خلال نظام شامل للمراقبة المالية وغير المالية، يشمل عملية إعداد الميزانية السنوية، وإعداد التقارير الشهرية التفصيلية، والمراجعة المنتظمة للتحديات الاستراتيجية والتشغيلية؛
- اعتماد الميزانيات السنوية، والخطط الرأسمالية والتوقعات وخطط الأعمال. مراقبة التزام الشركة بالقوانين ذات الصلة والأنظمة وقواعد الممارسة التجارية؛
- التأكيد من أن العمليات المنفذة تتيح الإفصاح لأصحاب الشأن بشكل كامل ودقيق ومتاح في الموعد المناسب عن كل المخاطر؛
- تحديد ومراقبة مجالات المخاطر الرئيسية ومؤشرات الأداء الرئيسية؛
- مراجعة العمليات والإجراءات لضمان فعالية أنظمة الرقابة الداخلية؛



تقرير حوكمة الشركة 2015

- ضمان تطبيق الشركة لممارسات الأعمال المستدامة، التي تشمل الأنشطة الاجتماعية والبيئية؛
- مراقبة وتقدير الاستثمارات والنفقات الكبرى في مجال تقنية المعلومات؛
- ضمان الإدارة الفعالة لأصول المعلومات؛
- ضمان تنفيذ الحوكمة المناسبة للمخاطر، التي تشمل تقنية المعلومات، بما في ذلك المراقبة المستمرة للمخاطر من قبل الإدارة؛
- ضمان تكامل الشركة وإعداد تقارير متكاملة عن الشركات التابعة لها؛
- ضمان الترحيب والتعریف بالشركة والتدريب والتطوير المستمر للمديرين؛
- تقييم أداء الإدارة العليا ودراسة التخطيط للخلافة الوظيفية.

2-3 تشكيل المجلس

انتخب مساهموا الشركة مجلس الإدارة الحالي في اجتماع الجمعية العمومية السنوي (المنعقد في 24 أبريل 2013) .
ويتكون المجلس من الأعضاء التاليين:

الاسم	المنصب	فترة العضوية	سنة التعيين الأولى
السيد/ محمد ثانى مرشد الرميثي	رئيس المجلس	غير تنفيذية	2007
السيد/ خليفة محمد عبد العزيز ربيع المهيري	نائب رئيس المجلس	غير تنفيذية	2004
السيد/ عبد الله على مصلح الأحبابي	عضو المجلس	مستقلة	2007
السيد/ محمد أحمد القمزري	عضو المجلس	مستقلة	2013
السيد/ عبد الغفار عبد الخالق الخوري	عضو المجلس	مستقلة	2007
السيد/ أحمد عمر سالم الكرببي	عضو المجلس	مستقلة	2007
السيد/ محمد راشد مبارك الكتبى	عضو المجلس	غير تنفيذية	2010
السيد/ ربيع محمد عبد العزيز ربيع المهيري	عضو المجلس	غير تنفيذية	2007
السيد/ أحمد سعيد المريخي	عضو المجلس	مستقلة	2010

وتنتهي مدة عضوية عمل كل أعضاء المجلس لمناصبهم عند انعقاد الجمعية العمومية السنوي لعام 2016 وسيتم تعين مجلس إدارة جديد بما يتماشى مع النظام الأساسي للشركة والقوانين واللوائح المعمول بها.

ويُعد كل أعضاء مجلس الإدارة المشار إليهم آنفًا أعضاء غير تنفيذيين أو مستقلين، حسب التعريفات المستخدمة في قواعد حوكمة الشركات. وعلى وجه التحديد، تنص القواعد على أن يُعد أي عضو من أعضاء المجلس عضوًا غير تنفيذي إذا لم يكن متفرغًا بدوام كامل لإدارة الشركة أو لا يحصل على راتب شهري أو سنوي من الشركة. ويندرج كل أعضاء المجلس بهذا التعريف، ومن ثم يُعدون أعضاء غير تنفيذيين.

كما تنص قواعد حوكمة الشركة على أنه لا يمكن اعتبار أي عضو من أعضاء المجلس عضوًا مستقلًا إذا كان يفي بأي من الشروط التالية :

- إذا كان العضو موظفًا لدى أي طرف مرتبط بالشركة خلال العامين الأخيرين؛
- إذا كان العضو مرتبطًا ارتباطاً مباشرًا بأي شركة تؤدي أعمالاً استشارية أو تقدم استشارة للشركة أو أي أطراف مرتبطة بها؛
- إذا أبرم العضو عقد خدمة شخصية مع الشركة أو أي طرف مرتبط بها أو مع موظفي الإدارة التنفيذية للشركة؛



تقرير حوكمة الشركة 2015

- إذا ارتبط ارتباطاً مباشراً بأي مؤسسة غير ربحية تحصل على تمويل معقول من الشركة أو أي طرف مرتبط بها؛
- إذا كان خلال العامين الأخيرين مرتبطاً أو موظفاً لدى أي مدقق حسابي خارجي أو سابق للشركة أو أي طرف مرتبط بالشركة؛ أو
- إذا كانت حصته أو حصة أطفاله الفحص أو حصة كلاهما في الشركة تبلغ عشرة في المائة أو أكثر.

وحرصاً على استقرار استقلالهم، يجب على أعضاء مجلس الإدارة الإفصاح عن طبيعة مناصبهم في المؤسسات الأخرى، بما في ذلك الشركات والمؤسسات العامة، وبيان المدة المحددة لكل منصب، سواءً عن انضمامهم إلى الشركة أو عند تغيير مناصبهم.

3-3 تمثيل الأعضاء الإناث في مجلس الإدارة

إن مجلس إدارة الشركة الحالي الذي تم تعيينه في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية في أبريل 2013 لا يشمل أي عضو أنثى. لم تتقى الشركة أي ترشيح لعضو أنثى في 2013 بهدف تعيينها كعضو مجلس إدارة بالشركة.

ستنتهي مدة عضوية مجلس الإدارة الحالي خلال الاجتماع السنوي للجمعية العمومية في 2016. وتعمل الشركة حالياً في التخطيط للاجتماع السنوي للجمعية العمومية وسيرسل عما قريب إعلان يتماشى مع القوانين واللوائح المعتمد بها سعياً وراء الترشيحات للمجلس من الأعضاء المؤهلين. ستراجع لجنة الترشيحات والمكافآت الترشيحات الواردة وستفحص على وجه الخصوص الترشيحات المقدمة بواسطة الأعضاء الإناث للتعيين في المجلس وفقاً للنظام الأساسي للشركة واللوائح المعتمد بها.

4-3 مؤهلات وأختبارات أعضاء المجلس وخبرتهم

تكون مؤهلات وخبرات أعضاء المجلس الحالي على النحو التالي:

الاسم	المؤهل	الخبرة	العضوية في شركة مساهمة	العضويات الأخرى
السيد / محمد ثاني مرشد الرميثي	رجل أعمال	20+ عام	1. رئيس مجلس إدارة "أربنك"	1. رئيس اتحاد غرف تجارة وصناعة الإمارات العربية المتحدة 2. رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبوظبي 3. رئيس مجلس إدارة شركة ثانى مرشد يونيفير 4. عضو مجلس إدارة مجلس الإمارات للتنافسية 5. عضو مجلس إدارة مجلس أبوظبي للتنمية الاقتصادية
السيد / خليفة محمد عبد العزيز ربيع المهيري	بكالوريوس المحاسبة وإدارة الأعمال	20+ عام	1. رئيس مجلس إدارة شركة الخزنة للتأمين 2. عضو مجلس إدارة غرفة التجارة البريطانية العربية، لندن	1. رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة الربع 2. عضو مجلس إدارة غرفة التجارة البريطانية العربية، لندن
السيد / عبد الله علي مصلح الأحبابي	ماجستير إدارة الأعمال	20+ عام	-	1. وكيل دائرة المالية 2. عضو مجلس إدارة لجنة أبوظبي لتطوير التكنولوجيا 3. عضو مجلس إدارة صندوق معاشات ومكافآت التقاعد لإمارة أبوظبي 4. عضو مجلس إدارة صندوق خليفة لتطوير المشاريع



تقرير حوكمة الشركة 2015

1. المدير التنفيذي للأسماء الداخلية – جهاز أبوظبي للاستثمار 2. عضو مجلس إدارة جمعية الخالية التعاونية 3. عضو المجلس الاستشاري الوطني	1. عضو مجلس إدارة وعضو لجنة التدقيق لأوريدو الدوحة، قطر	15+ عام	بكالوريوس الإدارة وماجستير إدارة الأعمال التنفيذي (EMBA) وبرنامج تطوير القادة (PLD)	السيد/ محمد أحمد القمزي
1. الرئيس التنفيذي لشركة عبد الخالق الخوري وأولاده 2. الرئيس التنفيذي لشركة ميليبول انترناشونال	-	20+ عام	رجل أعمال	السيد/ عبد الغفار عبد الخالق الخوري
-	1. عضو مجلس إدارة شركة راس الخيمة للأسمنت الأبيض 2. عضو مجلس إدارة شركة ام القويين للأسمنت 3. عضو مجلس إدارة شركة راس الخيمة للدواجن والعلف	20+ عام	بكالوريوس إدارة الأعمال	السيد/ احمد عمر سالم الكرببي
-	-	15+ عام	رجل أعمال	السيد/ محمد راشد مبارك الكتبى
1. المدير الإداري لشركة البكتروميكانيكال 2. عضو مجلس إدارة شركة الربع	1. عضو مجلس إدارة والمدير التنفيذي لشركة الخزنة للتأمين	15+ عام	رجل أعمال	السيد/ ربيع محمد عبد العزيز ربيع المهنري
-	-	20+ عام	بكالوريوس الهندسة الكهربائية	السيد/ أحمد سعيد المربي



5-أجور أعضاء مجلس الإدارة

تحدد الجمعية العمومية للشركة أجور أعضاء مجلس الإدارة بصفة سنوية. وطبقاً لنظام الشركة الأساسي وقواعد حوكمة الشركة، لا يمكن أن يتجاوز أجور أعضاء مجلس الإدارة 10 % من صافي أرباح الشركة، عقب اقتطاع 10 % من صافي الأرباح للمخصصات القانونية، ودفع حصة أرباح للمساهمين لا تقل عن 5 %.

كما يجب على لجنة الترشيحات والمكافآت أن تراجع، بصفة سنوية على الأقل، الأجور المقترن بدفعها لأعضاء مجلس الإدارة، سواء بصفتهم أعضاء في المجلس أو في لجان المجلس، وتقدم توصيات للمجلس حسبما يكون مناسباً.

في 2015، حصل أعضاء مجلس الإدارة على مكافآت بلغ مجموعها 6.75 مليون درهم فيما يتعلق بالعام المالي 2014. خلال العام 2015، تم إنشاءاحتياطي يبلغ 11.5 مليون درهم في القائمة المالية لمكافآت المجلس للعام 2015. سيتم استعراض الاحتياطي لاعتماده خلال الاجتماع السنوي للجمعية العمومية المقبل.

وبخلاف المخصص سالف الذكر للمكافآت، لم يتم دفع أي بدلات أخرى لأعضاء مجلس الإدارة نظير حضور اجتماعات المجلس أو عضوية اللجان التي يشكلها المجلس لعام 2015.

6-اجتماع مجلس الإدارة

عقد مجلس الإدارة ست (6) اجتماعات خلال عام 2015 في التواريخ التالية :

الاسم	الاجتماع الأول	الاجتماع الثاني	الاجتماع الثالث	الاجتماع الرابع	الاجتماع الخامس	الاجتماع السادس
	03/03/15	13/04/15	22/06/15	11/07/15	29/09/15	25/11/15
السيد/ محمد ثانى مرشد الرميثى	X	✓	✓	X	✓	✓
السيد/ خلية محمد عبد العزيز ربيع		✓	✓	✓	X	✓
المهيري	✓	X	✓	✓	✓	✓
السيد/ عبد الله علي مصلح الأحبابى	✓	✓	✓	X	✓	✓
السيد/ محمد أحمد القمي	✓	✓	✓	✓	✓	X
السيد/ عبد الغفار عبد الخالق الخوري	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ أحمد عمر سالم الكريبي	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ محمد راشد مبارك الكتبى	✓	✓	X	✓	✓	✓
السيد/ ربيع محمد عبد العزيز ربيع	✓	✓	✓	✓	✓	✓
المهيري	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ أحمد سعيد المريخى	✓	✓	✓	✓	✓	✓

X تشير إلى الغياب عن الاجتماع

✓ تشير إلى حضور الاجتماع

وقد وقع جميع أعضاء مجلس الإدارة الذين حضروا كل اجتماع من الاجتماعات على محضر هذا الاجتماع.

اجتمع أعضاء مجلس الإدارة ست (6) مرات خلال السنة المالية للعام 2015 إلا أن هذه الاجتماعات افتقدت الإلتزام بشرط الممثل في عقد اجتماع للمجلس كل شهرين خلال السنة المالية 2015 بسبب التأجيل غير المتوقع للجتماع المزمع خلال شهر فبراير 2015.



تقرير حوكمة الشركة 2015

والتزاماً بقواعد حوكمة الشركات، تسعى الشركة إلى أن تعقد اجتماعات مجلس الإدارة في عام 2016 كل شهرين على الأقل.

3- واجبات و اختصاصات المجلس التي تؤديها الإدارة التنفيذية

وطبقاً للنظام الأساسي وبموجب مختلف القرارات، فوض مجلس إدارة الشركة إلى لجان المجلس الأخرى أو الرئيس التنفيذي أو باقي المسؤولين، سلطة إجراء الأعمال نيابة عن الشركة. وسعياً لتحقيق هذا الغرض، فوض المجلس للرئيس التنفيذي سلطة إجراء أعمال الشركة في دولة الإمارات وخارجها، والقيام بكل التصرفات الالزمة لتحقيق أهداف الشركة في إطار الحدود المالية.

وعلى وجه التحديد، يحمل الرئيس التنفيذي سند وكالة خاص بتاريخ 11/6/2011، موقع من رئيس المجلس، يتبع للرئيس التنفيذي :

- توقيع كل مراسلات الشركة لدى الإدارات الحكومية والمحلية ؛
- استكمال الإجراءات القانونية نيابة عن الشركة طبقاً لسياسات وإجراءات الشركة ؛
- تحديد عناوين الإخطارات والتحذيرات وإرسالها واستلامها نيابة عن الشركة ؛
- التوجة إلى كل الإدارات والمؤسسات الاتحادية والمحلية لاستكمال وتوقيع كل المتطلبات الإدارية والقانونية والقضائية لأعمال الشركة ؛
- توقيع كل العطاءات والمناقصات وعقود التوريد وعقود المشروعات التي تنفذها الشركة، أو تنفذ نيابة عنها عن طريق التعاقد من الباطن ؛ و
- توقيع عقود بيع بعض المواد أو السيارات أو المعادن التي ترغب الشركة في التصرف فيها وبيعها لأطراف خارجية.

8-3 التعاملات مع الأطراف المعنية الأخرى

يوضح الجدول التالي تفاصيل تعاملات شركة الجرافات مع الشركة التابعة لها والشركات ذات الصلة بأعضاء مجلس الإدارة. وقد ثُفت كل المعاملات مع هذه الأطراف في السياق الطبيعي للأعمال وفقاً للسياسات والإجراءات المقررة.

العام 2015 (بالدرهم)	طبيعة المعاملات	اسم الشركة
9,629,300	إمدادات	الإمارات أوروبا - مصنع أنظمة تكنولوجيا البناء السريع
22,617,104	خدمات التأمين	شركة الخزنة للتأمين
6,558,324	خدمات ما بين الشركات	شركة أبوظبي الهندسية
4,750,000	إمدادات	الجزيرة كابيتال للاستثمار العقاري
86,171	إمدادات	ثاني مرشد يونيليفير
2,964	الخدمات	شركة الـيـكـتروـمـيكـانـيـكـال

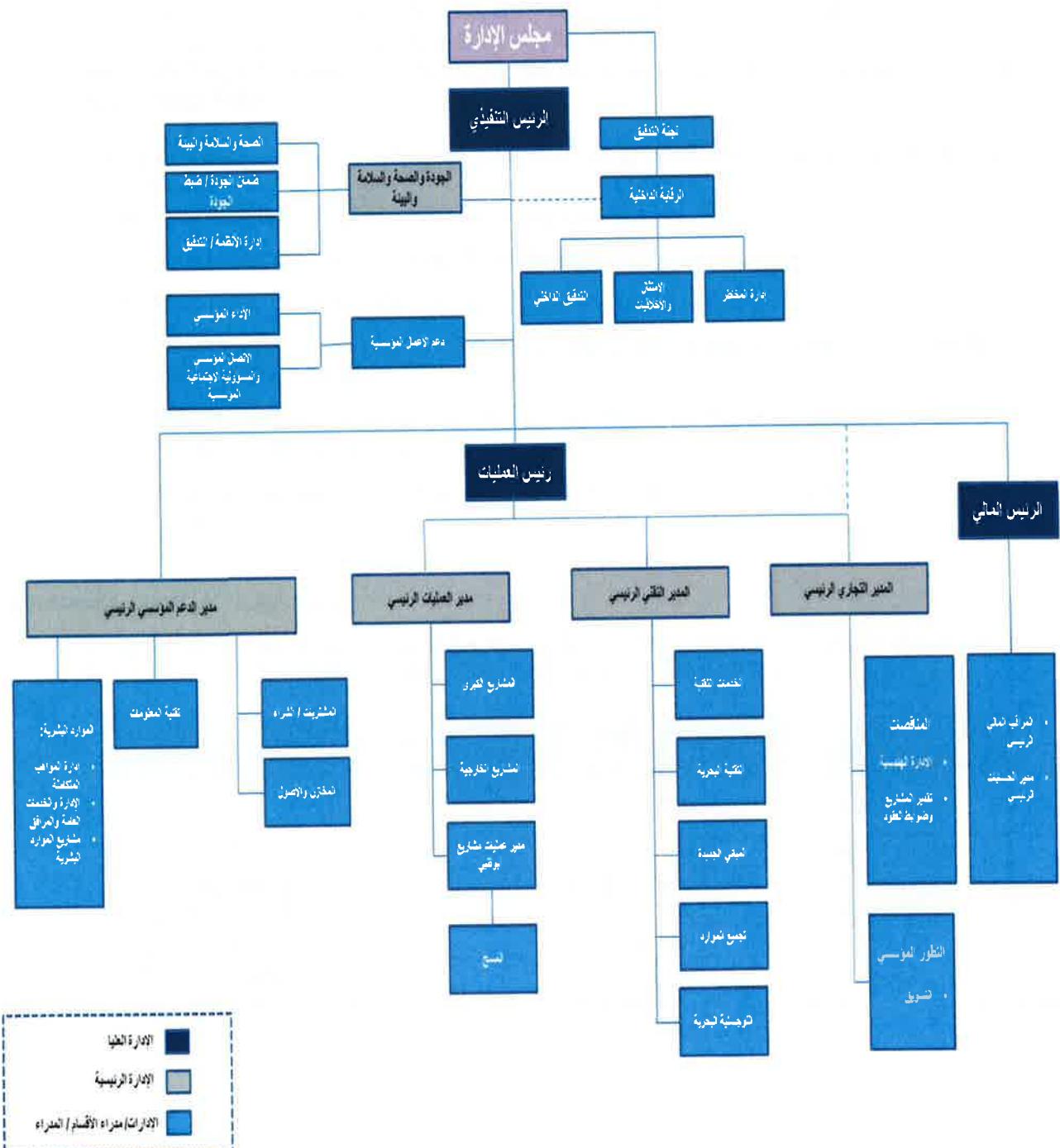


تقرير حوكمة الشركة 2015

9-3 الإدارة التنفيذية

يُعد الرئيس التنفيذي، مصحوبًا بدعم من فريق الإدارة، مسؤولاً عن الإدارة اليومية لأعمال الشركة.

يوضح ما يلي الهيكل التنظيمي للشركة:





تقرير حوكمة الشركة 2015

يوضح الجدول التالي بيانات فريق الإدارة التنفيذية الحالي والتتابع مباشرةً للرئيس التنفيذي لشركة الجرافات البحرية الوطنية، بالإضافة إلى مناصبهم وتاريخ تعينهم ورواتبهم وبدلاتهم ومكافآتهم التي دُفعت لهم في العام المالي 2015 :

المنصب	تاريخ التعيين في المنصب الحالي	(أجمالي الرواتب والبدلات المدفوعة لعام 2015) (بالدرهم)	المكافآت لعام 2015 (بالدرهم)
الرئيس التنفيذي	2010 / 01 / 01	2,500,738	ملحوظة 1
رئيس العمليات	2014 / 11 / 18	1,284,508	ملحوظة 1
الرئيس المالي	2009 / 08 / 04	1,258,569	ملحوظة 1
المدير الفني الرئيسي	2014 / 11 / 23	1,242,787	ملحوظة 1
مدير العمليات الرئيسي	2015 / 08 / 01	430,646	ملحوظة 1
رئيس الجودة والصحة والسلامة والبيئة	2013 / 11 / 05	1,000,428	ملحوظة 1
رئيس الموارد البشرية	2015 / 10 / 01	267,551	ملحوظة 1
رئيس التطوير المؤسسي	2014 / 02 / 01	410,258	ملحوظة 1

ملحوظة 1 : حتى تاريخ هذا التقرير، لم يُكمل مجلس الإدارة إجراءات المكافآت للإدارة التنفيذية للشركة. ومع ذلك، حدّدت الشركة احتياطياً يبلغ 20 مليون درهم لمكافآت الإدارة والموظفين والذي ستتم مناقشه للاعتماد في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية القادم للشركة وبناءً عليه سيتم تحديث تقرير حوكمة الشركة.



تقرير حوكمة الشركة 2015

4 - مدققين الخارجيين

1-4 تعيين المدققين الخارجيين

إن مدقق الحسابات الخارجي للشركة لعام 2015 هي شركة ديلويت – حيث تملك ما يزيد عن 220,000 مهني في الشركات، وتقدم ديلويت خدمات تدقيق الحسابات و الضرائب والاستشارات المالية وإدارة المخاطر وغيرها من الخدمات ذات الصلة في أكثر من 150 دولة و إقليم. كما بلغت إيرادات ديلويت في السنة المالية 2015 35.2 مليار دولار. تعمل شركة ديلويت كمدقق حساباتي الشركة منذ العام المالي 2015.

لقد أوصت لجنة التدقيق، بعد دراسة وتقدير المقترنات العديدة المقدمة بواسطة شركات التدقيق المهنية، بتعيين شركة ديلويت كمدقق حسابات خارجي للعام 2015.

تم تعيين ديلويت كمدقق لحسابات الشركة بموجب قرار من المساهمين في اجتماع الشركة السنوي للجمعية العمومية لعام 2015 (عقد في 29/4/2015).

2-4 استقلالية المدققين الخارجيين

تطبق الشركة سياسة بشأن استقلال المدققين الخارجيين، لا يجوز بموجبها للمدقق الخارجي، أثناء قيامه بتدقيق القوائم المالية للشركة، باداء أي خدمات فنية أو إدارية أو استشارية أو أي أعمال ذات صلة بواجباته المنوط به، من شأنها التأثير على قراراته واستقلاله، أو أي خدمات أو أعمال لا يجوز أن يقدمها المدقق الخارجي، وفقاً لتقدير هيئة الأوراق المالية والسلع.

- وتشمل سياسة الشركة تدابير لضمان استقلال المدققين الخارجيين، تشمل ما يلي :
- يرشح المجلس المدقق الخارجي، على أن يكون ذلك عادة وفقاً لتوصيات لجنة التدقيق؛
 - يتم تعيين المدقق الخارجي بموجب قرار الجمعية العمومية السنوية للشركة، لمدة عام واحد قابل للتجديد؛
 - ينبغي أن يكون المدقق الخارجي مستقلاً عن الشركة ومجلس إدارتها ولا يجوز أن يكون شريكاً أو وكيلًا أو قريباً، حتى من الدرجة الرابعة، لأي مؤسس أو مدير الشركة؛ و
 - موافقة ومراجعة لجنة التدقيق لأى خدمات إضافية مقتربة من قبل المدققين الخارجيين.

وتشعر الإدارة بالارتياح حيال استقلال شركة التدقيق الخارجي المعينة، من خلال استفسار مباشر من الشركة عن استقلال فريق العمل المشارك في التدقيق الخارجي والمدققين ي أكدون على استقلاليتهم إلى لجنة التدقيق في العرض المقدم في كل ربع سوي.

3-4 أتعاب المدققين الخارجيين

حصل المدققون الخارجيون على الأتعاب التالية خلال عام 2015:

اسم المدقق الخارجي	سنوات العمل كمدقق خارجي للشركة
ديلويت	أتعاب مراجعة / تدقيق القوائم المالية للشركة عام 2015 (بالدرهم)
سنة	أتعاب مراجعة / تدقيق القوائم المالية للشركات التابعة لها المختلفة / أخرى عام 2015 (بالدرهم)
186,000	336,200
69,000	أتعاب الخدمات الأخرى باستثناء تدقيق القوائم المالية (بالدرهم)



تقرير حوكمة الشركة 2015

الخدمات المهنية لضرائب
لشركات التابعة

تفاصيل أي نوع آخر من الخدمة خلاف التدقيق

4-4 الخدمات التي تم الحصول عليها من شركات تدقيق خارجية أخرى
تشمل الخدمات التي تم الحصول عليها من شركات تدقيق خارجية أخرى :

قيمة الخدمة (درهم)	طبيعة الخدمة	مقدم الخدمة
86,938	الاتفاق على الاجراءات والاستشارات	شركة كيه بي إم جي
45,242	تدقيق وخدمات الامتثال الضريبية لشركة الجرافات البحرية القاهرة، مصر	بي دي اوه
10,557	تدقيق وخدمات الامتثال الضريبية لشركة الجرافات البحرية الهند	شاه اند مودي تشارترد للمحاسبة، الهند

5- لجان مجلس الإدارة

تأسست لجان مجلس الإدارة التالية بقرار مجلس الإدارة، وتشمل أعضاء مجلس إدارة غير تفويضيين / مستقلين :

اسم اللجنة التابعة لمجلس الإدارة	الأعضاء
لجنة التدقيق (AC)	السيد/ محمد أحمد القمزي (رئيس اللجنة) السيد/ محمد راشد مبارك الكتبى (عضو اللجنة) السيد/ عبد الغفار عبد الخالق الخوري (عضو اللجنة)
لجنة الترشيحات والمكافآت (N&RC)	السيد/ عبد الغفار عبد الخالق الخوري (رئيس اللجنة) السيد/ ربيع محمد عبد العزيز ربيع المهيري (عضو اللجنة) السيد/ محمد راشد مبارك الكتبى (عضو اللجنة) السيد/ محمد أحمد القمزي (عضو اللجنة)
اللجنة الفنية (TC)	السيد/ احمد سعيد المريخي (رئيس اللجنة) السيد/ ربيع محمد عبد العزيز ربيع المهيри (عضو اللجنة) السيد/ عبد الغفار عبد الخالق الخوري (عضو اللجنة)
اللجنة الاستراتيجية (SC)	السيد/ محمد أحمد القمزي (رئيس اللجنة) السيد/ احمد سعيد المريخي (عضو اللجنة) السيد/ ربيع محمد عبد العزيز ربيع المهيри (عضو اللجنة) السيد/ عبد الغفار عبد الخالق الخوري (عضو اللجنة)

وقد وافقت الشركة على شروط مرجعية رسمية (مواثيق) لكل لجنة من هذه اللجان، بحيث تتناول هذه الشروط المرجعية تشكيل اللجنة وواجباتها ومسؤولياتها، علاوة على أمور أخرى. وتلتزم هذه الشروط المرجعية بمتطلبات قواعد حوكمة الشركة.



تقرير حوكمة الشركة 2015

وتحكم البنود التالية العلاقة بين مجلس الإدارة واللجان التابعة له، وفقاً لدليل حوكمة الشركة :

- رفع التقارير إلى مجلس الإدارة:** تفع كل لجنة تقاريرها بصفة منتظمة إلى المجلس بشأن الأنشطة التي تقوم بها وممارستها لصلاحياتها – ويشمل ذلك إطلاع المجلس في كل اجتماع للمجلس على كل القرارات التي اتخذتها اللجان منذ آخر اجتماع للمجلس;
- التقييم السنوي:** تقييم كل لجنة عملها طبقاً لشروطها المرجعية ذات الصلة بصفة سنوية، مع السعي لتحسين أعمال اللجنة المختصة أو علاقتها بمجلس الإدارة؛ و
- متابعة مجلس:** يتابع مجلس الإدارة عمليات اللجان لضمان التزامها بشروطها المرجعية.

١- لجنة التدقيق

تنق واجبات ومسؤوليات لجنة التدقيق طبقاً لشروطها المرجعية المعتمدة مع قواعد الحوكمة الواردة في قواعد حوكمة الشركة. وبصفة خاصة، تضطلع لجنة التدقيق بالواجبات والمسؤوليات التالية:

- الإشراف على نزاهة القوائم المالية للشركة والتقارير السنوية والفصصية ومراجعتها؛
- وضع وتطبيق سياسة التعاقد مع المدققين الخارجيين، والمتابعة والإشراف على مؤهلات واستقلال وأداء المدققين الخارجيين؛
- الإشراف على مؤهلات واستقلال وأداء موظفي التدقيق الداخلي للشركة، واعتماد خطة التدقيق السنوية التي يُعدّها المدققون الداخليون؛
- مراجعة خطابات وتقارير ووصيات إدارة المدقق الداخلي والخارجي، وردود الإدارة، والإشراف على تنفيذ الإجراءات التي توصي بها لجنة التدقيق؛
- مراجعة أنظمة الرقابة المالية والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الشركة؛
- الإشراف على نطاق التزام الشركة بقواعد السلوك ومختلف الالتزامات القانونية والتنظيمية؛ و
- مراجعة أو دراسة أي إدعاءات بالاحتياط أو السرقة تُطرح على لجنة التدقيق، والمقدمة عن طريق الموظفين أو أعضاء مجلس الإدارة أو ضدهم، وتقدم التوصيات المناسبة للجنة.

وقد عقدت لجنة التدقيق ثمانية (8) اجتماعات خلال عام 2015، لأداء الواجبات التي أسندها مجلس الإدارة إلى لجنة التدقيق وقواعد حوكمة الشركة. وفيما يلي تفاصيل اجتماعات لجنة التدقيق المنعقدة اثناء عام 2015 :

تاريχ الاجتماع								الاسم
08/11/15	30/08/15	02/08/15	14/06/15	07/06/15	1/05/15	13/04/15	08/03/15	
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد/ محمد أحمد القمزي (رئيس اللجنة)
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد/ محمد راشد مبarak الكتبى
✓	✓	✓	ملحوظة 1	ملحوظة 1	ملحوظة 1	ملحوظة 1	✓	السيد/ عبد الغفار عبدالحالي الخوري
ملحوظة 1	ملحوظة 1	ملحوظة 1	✓	✓	✓	✓	✓	السيد/ أحمد عمر سالم الكرببي

X تشير إلى الغياب عن الاجتماع

✓ تشير إلى حضور الاجتماع



تقرير حوكمة الشركة 2015

ملحوظة 1 : خلال اجتماع مجلس الإدارة المنعقد في 15 يوليو 2015، تمت إعادة تشكيل لجنة التدقيق من قبل مجلس الإدارة وتم تعيين السيد عبد الغفار عبد الخالق الخوري كعضو جديد في لجنة التدقيق خلفاً للسيد أحمد عمر سالم الكربي.

وقد أتاحت لجنة التدقيق تقديم التقرير السنوي إلى مجلس الإدارة، وبمعنى التقرير بالأنشطة التي قامت لجنة التدقيق بتنفيذها خلال عام 2015، لأداء المسؤوليات المنوطة بها.

2- لجنة الترشيحات والمكافآت

تنفذ واجبات ومسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت مع شروطها المرجعية المعتمدة مع قواعد الحكومة الواردة في قواعد حوكمة الشركة. وبصفة خاصة، تضطلع لجنة الترشيحات والمكافآت بالواجبات والمسؤوليات التالية:

- تنظيم ومتابعة إجراءات ترشيح المجلس في ضوء متطلبات القوانين والأنظمة السارية وقواعد حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع، علاوة على تحديد احتياجات الشركة للموظفين المؤهلين على مستوى الإدارة العليا وأساس الاختيار؛
- التأكد من الاستقلال المستمر لأعضاء المجلس المستقلين؛
- مراجعة واعتماد شروط وأحكام عقود الخدمة الخاصة بالرؤساء التنفيذيين وموظفي الإدارة العليا، بالتشاور مع رئيس مجلس الإدارة و/ أو الرئيس التنفيذي؛
- المراجعة السنوية على الأقل للأجور (التي تشمل الراتب الأساسي والبدلات الأخرى وأي بنود من الراتب أو المكافآت مرتبطة بالأداء) الخاصة بموظفي الشركة، بما في ذلك فريق الإدارة العليا، والأجور المقترن بها لأعضاء مجلس الإدارة؛ و
- إعداد خطة خلافة وظيفية لمجلس الإدارة ولجانه، والرئيس التنفيذي وأفراد الإدارة الرئيسية.

تجتمع لجنة الترشيحات والمكافآت حسب الحاجة. وقد اجتمعت لجنة الترشيحات والمكافآت ثلاثة (3) مرات خلال عام 2015 وفي فيما يلي تفاصيل الاجتماعات:

الاجتماع رقم (3)	الاجتماع رقم (2)	الاجتماع رقم (1)	الاسم
11/10/2015	08/04/2015	18/3/2015	السيد/ عبد الغفار عبد الخالق الخوري (رئيس اللجنة)
✓	✓	✓	السيد/ محمد راشد مبارك الكتبى (عضو)
✓	✓	✓	السيد/ ربيع محمد عبدالعزيز ربيع المهرى (عضو)
✓	تم تعينه 2015/06/22	تم تعينه 2015/06/22	السيد/ محمد أحمد القرزى (عضو)

X تشير إلى الغياب عن الاجتماع

✓ تشير إلى حضور الاجتماع

3-5 اللجنة الفنية

تتصرف اللجنة الفنية نيابة عن المجلس عادة عندما يكون التوفيق بالغ الأهمية، ويخلوها المجلس في تحقيق الأهداف الواردة في عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي، بما في ذلك الاعتماد والتفاوض وإبرام اتفاقيات ملزمة قانوناً نيابة



تقرير حوكمة الشركة 2015

عن الشركة، فيما يخص أي من الأمور التالية طبقاً لشروطها المرجعية والسلطات المخولة من المجلس، على النحو الوارد في هذه الشروط:

- إبرام اتفاقيات شراء أسهم أو أصول أو التصرف فيها؛
- إبرام أو إنهاء أي ترتيبات ائتلاف أو اتفاقيات مساهمين مع أي شركة أو كيان قانوني آخر؛
- إبرام أي اتفاقيات شركة توصية بسيطة أو شركة تضامن كشريك متضامن؛
- الحصول على التزامات بالتمويل؛
- إجراء أو إنهاء أي تمويل تقبل الشركة بموجبه التزاماً بالتمويل لصالح أي طرف خارج مجموعة الشركة؛
- إعادة هيكلة تمويل الشركة؛
- إبرام اتفاقيات إيجار أو ترخيص؛ و
- إنشاء أي أدوات مالية ذات أغراض خاصة في النطاقات القانونية المناسبة، والتي قد تمارس الشركة من خلالها أعمالها.

تم عقد اجتماع واحد للجنة الفنية خلال عام 2015 كما هو مبين في الجدول:

الاجتماع الأول	الاسم
08/10/2015	
✓	السيد أحمد سعيد المربيخي (رئيس اللجنة)
✓	السيد ربيع محمد عبد العزيز ربيع المهيري (عضو)
✓	السيد عبدالغفار عبدالخالق الخوري (عضو)

X تشير إلى الغياب عن الاجتماع ✓ تشير إلى حضور الاجتماع

5- اللجنة الاستراتيجية

تكون اللجنة الاستراتيجية مسؤولة عن تقديم المساعدة للمجلس في مسؤولياتها الرقابية المتعلقة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للشركة ومبادراتها دعماً للخطة الاستراتيجية. وعلى وجه الخصوص، يقع على عاتق اللجنة الواجبات والمسؤوليات الرئيسية التالية:

- مراجعة وتقييم التوصيات المقدمة بواسطة الإدارة التنفيذية المتعلقة باستراتيجية الأعمال والميزانيات والخطة السنوية؛
- العمل مع الإدارة التنفيذية لإصدار توصيات للمجلس حول استراتيجية الأعمال والأهداف الاستراتيجية الطويلة المدى للشركة، بما فيها الشركات الفرعية والزميلة؛
- مراجعة وتقييم استثمارات رؤوس الأموال الواسعة النطاق وال النفقات التشغيلية؛
- مراجعة وتقييم الخطط التشغيلية للشركة دعماً للخطة الاستراتيجية للشركة وإحالتها للمجلس للاعتماد النهائي، بما في ذلك:
- استراتيجية التوسيع التي تشمل افتتاح شركات فرعية وفروع ومشاريع مشتركة جديدة؛
- استراتيجية الاستحواذ؛



تقرير حوكمة الشركة 2015

• فرص الاستحواذ المحتمل

- مراجعة وتقييم النفقات الرئيسية غير المدرجة في الميزانية، وتشمل تلك المتعلقة بالترتيبات التعاقدية مع الخبراء القانونيين والمستشارين؛
- مراجعة وتقييم ردود الأفعال على التطورات والعوامل الخارجية، مثل التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد ونزاعات الصناعة والمنافسة والتكنولوجيا، التي قد تؤثر على الخطة الاستراتيجية للشركة.

وقد عقدت اللجنة الاستراتيجية اجتماعين (2) خلال عام 2015 وفقاً للتفاصيل التالية :

الاجتماع رقم 2	الاجتماع رقم 1	الاسم
2015/12/17	2015/10/08	
✓	X	السيد/ محمد أحمد القمزي (رئيس اللجنة)
✓	✓	السيد/ أحمد سعيد المربي
✓	✓	السيد/ ربيع محمد عبد العزيز ربيع المهيري
X	✓	السيد/ عبد الغفار عبدالخالق الخوري

X تشير إلى الغياب عن الاجتماع

✓ تشير إلى حضور الاجتماع



6 - نظام الرقابة الداخلية

6-1 نظام الرقابة الداخلية في شركة الجرافات البحرية الوطنية

وُضع نظام الرقابة الداخلية بالشركة لضمان قدرة المجلس والإدارة على تحقيق أهدافهما التجارية بأسلوب حصيف، علاوة على حماية مصالح مساهمي الشركة وباقى أصحاب الشأن، مع العمل في الوقت ذاته على الحد من المخاطر الأساسية كالاحتياط والنشاط التجاري غير المصرح به، والقوانين المالية المضطلة، والتحمل غير المستثير للمخاطر، أو مخالفة الالتزامات القانونية أو التعاقدية، مع ضمان تحقيق أعلى مستوى من الجودة في بيئة آمنة ومستدامة.

وطبقاً لدليل حوكمة الشركة المعتمد، يُعد مجلس الإدارة مسؤولاً عن ضمان تطبيق الشركة لنظام رقابة داخلية دقيق، يتناول الوظائف الأساسية التالية التي يديرها مدير كل منها وفقاً للتفصيل الوارد أدناه :

الخبرة	المؤهل	تاريخ التعيين	مدير الإداره و المنصب	الاداره
أكثر من 15 عاماً من الخبرة المهنية في مجالات التدقق الداخلي، وإدارة المخاطر، حوكمة الشركات، ومراجعة العمليات التجارية.	محاسب معتمد، وحاصل على شهادة المدقق الداخلي المعتمد، شهادة ضمان إدارة المخاطر، شهادة في حوكمة الشركات، علاوة على بكالوريوس تجارة	2012 / 5 / 27	مانيش بوشا (مدير الرقابة الداخلية وضابط الامتثال والأخلاقيات)	الرقابة الداخلية (ت تكون من التدقق الداخلي وإدارة المخاطر والأخلاقيات والامتثال)
أكثر من 20 عاماً من الخبرة في الجودة، والصحة والسلامة والبيئة، والإنشاءات.	مهندس مدني متخصص في شهادات الأيزو	2009 / 11 / 19	إيهاب مراد (مدير الجودة والصحة والسلامة والبيئة)	الجودة والصحة والسلامة والبيئة والبيئة

وتعتبر الإدارة مسؤولة عن ضمان تنفيذ وسائل الرقابة الداخلية الكافية (سواء المالية أو التشغيلية) بهدف حماية وإدارة أصول الشركة بأسلوب يتسم بالكفاءة والفعالية.

ويُجري مجلس الإدارة مراجعة سنوية لمدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالشركة ومدى التزام الشركة بهذا النظام.

6-2 التقييم المستقل لنظام الرقابة الداخلية

تم تصميم الرقابة الداخلية بهدف التخفيف من المخاطر الكبرى التي تواجهها الشركة، وليس القضاء على هذه المخاطر. ومن المعلوم أن هذا النظام يوفر ضماناً معقولاً، لكنه ليس مطلقاً، لعدم حدوث أي خطأ أو سهو أو تحريف أو خسارة جوهرية. ويتحقق ذلك داخل الشركة من خلال مزيج من تحديد المخاطر، وعمليات التقييم والمراقبة، والاجتماعات المناسبة لاتخاذ القرار والإشراف، وضمان ومراقبة بعض الوظائف مثل التدقير الخارجي، والتدقير الداخلي، والسلوك والالتزام والجودة، والصحة والسلامة والبيئة. وقد تم تنفيذ هذه العمليات المستمرة، التي تتفق مع الممارسات الرائدة وقواعد حوكمة الشركة، طوال العام قيد المراجعة، وحتى تاريخ اعتماد التقرير السنوي والقوانين المالية.

وخلال عام 2015، خضعت الشركة للتقييمات المستقلة التالية عبر نظام الرقابة الداخلية الخاص بالشركة :

- التدقير الخارجي السنوي والراجعات المؤقتة لقوانين المالية المجمعية للشركة عن طريق شركة دبلوميت، وهي شركة خدمات مهنية (انتهت المراجعة المؤقتة الأخيرة للفصل الثالث من عام 2015 في 30 سبتمبر 2015، وانتهى تقرير التدقير الخارجي الأخير للعام في 31 ديسمبر 2015). يشمل عمل التدقير الخارجي تقييم



تقرير حوكمة الشركة 2015

وسائل الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، رغم أنه لا يقتضي إبداء الرأي بشأن فعالية الرقابة الداخلية للشركة.

- مراجعة العمليات والوظائف التجارية لشركة الجرافات البحرية الوطنية من خلال وظيفة التدقيق الداخلي، وفقاً لخطة تدقيق داخلي تعتمدها لجنة التدقيق. شمل نطاق التدقيق الداخلي لعام 2015 كلاً من العمليات الأساسية وعمليات الدعم في الشركة، وتم تحديد أولوياته طبقاً لمنهج تحليل المخاطر.

وقد تم تصسيم إجراءات التدقيق الداخلي استناداً إلى فضية مفادها أن الإدارة تتحمل مسؤولية توفير نظام سليم للرقابة الداخلية، وأن العمل الذي يؤديه التدقيق الداخلي قد لا يؤدي إلى تحديد كل مواطن القوة والضعف التي ربما تكون موجودة، لكن يظل هناك احتمال معقول باكتشاف أي مخالفة جوهرية. وتركز إجراءات التدقيق الداخلي أيضاً على المجالات التي تشير الإدارة إلى أنها تمثل أكبر المخاطر وأنها تحظى بأهمية كبيرة، وتتضمن خطة التدقيق الداخلي في هذه المجالات لاعتماد لجنة التدقيق.

وتتبع وظيفة التدقيق الداخلي لجنة التدقيق تبعية مباشرة. وترفع إدارة التدقيق الداخلي تقاريرها بشأن أي توصيات رقابة إلى الإدارة العليا وللجنة التدقيق. وظيفة التدقيق الداخلي تأخذ بعين الاعتبار وتشتمل مجالات معينة للتدقيق في خطة التدقيق السنوية. ويتم إبلاغ لجنة التدقيق بالواقع الجوهرية والمخالفات الكبرى للأنظمة ووسائل الرقابة.

أما وظيفة التدقيق الخارجي فتتلقى خطاب إدارتها مع لجنة التدقيق لإبراز أوجه القصور في الرقابة، إن وجدت. وتتضمن العمليات المناسبة، التي تشمل المراجعة التي تقوم بها وظيفة التدقيق، اتخاذ إجراء تصحيحي في الوقت المناسب للأمور التي طرحتها التدقيق الخارجي. وتقدم الإدارة خطة عمل لسد الثغرات وتطوير وسائل الرقابة الداخلية لتفادي وقوع أمثلة مشابهة في المستقبل، كما يتبع التدقيق الداخلي بانتظام تنفيذ خطة العمل ويرفع تقاريره إلى لجنة التدقيق في حال عدم التنفيذ في الموعد المناسب.

وتعتمد وسائل الرقابة المالية الداخلية على سياسات وإجراءات مقررة. وتعُد الإدارة مسؤولة عن تنفيذ وسائل الرقابة الداخلية، وضمان كون الموظفين مؤهلين بصورة مناسبة، ووجود فصل مناسب بين الواجبات وإجراء مراجعة مستقلة مناسبة. وتتضمن هذه المجالات لمراقبة مجلس الإدارة عبر لجنة التدقيق، ويتم تقييمها بشكل مستقل عن طريق وظائف التدقيق الداخلي والالتزام. ويتم تطبيق بعض العمليات لمراقبة فعالية الرقابة الداخلية، وتحديد المخالفات الجوهرية والإبلاغ عنها، والتتأكد من اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب في الموعد المناسب. وتقوم إدارة الشؤون المالية وعلاقات المستثمرين في شركة الجرافات بتسيير ومراجعة التقارير المالية والتنظيمية الشهرية والتعليق عليها، وتيسير عملية إعداد التقارير المالية المؤقتة والسنوية، بما في ذلك عملية التدقيق المستقلة.

تمت ملاحظة كل أوجه الضعف في الرقابة الداخلية خلال العام ونوقشت مع الإدارة ولجنة التدقيق لاتخاذ إجراءات تصحيحية. وتم ملاحظة قصور للرقابة الداخلية وتم مناقشتها خلال العام، وهي متعلقة بهوامش الربح المنخفضة وأو الخسائر من المشاريع وتأثيرها على ربحية المؤسسة، ووضع النمذجة المستحقة وجهود الشركة في الحصول على هذه المبالغ، ووضع كمية الفواتير غير المفوتة والتحديات المتعلقة بحل هذه المسائل، وانخفاض مستوى الاستفادة من الأصول، واستراتيجية وخطة عمل للشركات التابعة، والتكامل وأمن البنية التحتية لـنـكـنـولـوـجـيا المعلومات والشبكة، وضرورة تقييم الانخفاض في قيمة الأصول الملموسة وغير الملموسة.

3- إدارة المخاطر

تعتبر الشركة إدارة المخاطر أحد الاختصاصات المهمة في كل أرجاء المؤسسة. وتلتزم الشركة بالمحافظة على أنظمة إدارة المخاطر وتحسين قدرة المؤسسة على إدارة مواضع الشوك، بحماية أصولها وحماية مصالح المساهمين، مع ضمان الالتزام بالقوانين والأنظمة السارية.

وقد خضع إطار إدارة مخاطر المؤسسة (ERM) الصادر عن الشركة للإنشاء في عام 2013 وجاري تحديثه ليليبي الاحتياجات الحالية، وبهدف هذا الإطار إلى ضمان الاتساق في تطبيق إدارة مخاطر المؤسسة لتحديد المخاطر في المؤسسة وتقييمها ومراقبتها وإعداد تقارير بشأنها. وعلاوة على ذلك، تجري الشركة تقييم المخاطر المؤسسية سنويًا



تقرير حوكمة الشركة 2015

بالتعاون مع لجنة التوجيهية التابعة لإدارة المخاطر المؤسسية، لتحديد وتقدير حالات التعرض الجوهرية التي تواجهها الشركة، وضمان الاتساق التام لإدارة المخاطر مع الأهداف الاستراتيجية والتجارية للشركة.

وخلال عام 2015، عُقد ورش عمل تجريبية لتحديد وتقدير وتصنيف المخاطر الرئيسية التي تواجه المؤسسة. وبناء على نتائج ورش العمل، تم تحديث المخاطر التفصيلية المسجلة على مستوى المؤسسة والإدارات والأنشطة. وتحتوي سجلات المخاطر هذه على تعريف للمخاطر المحددة، ووسائل الرقابة اللازمة للتخفيف من هذه المخاطر، والمخاطر المتبقية وخطة العمل اللازمة لسد الثغرات. ويتم رصد وتحديد المخاطر الرئيسية ورفعها إلى لجنة التدقيق.

كما يقوم مجلس الإدارة أيضاً، من خلال لجنة التدقيق التابعة له، بتقدير فعالية العملية العامة الساعية لتحديد وتقدير المخاطر، وتقديم وجهة نظرها للرئيس التنفيذي وللجنة التوجيهية لإدارة المخاطر المؤسسية.

4- الامتثال والأخلاقيات

الأخلاقيات والامتثال جزء من إدارة الرقابة الداخلية. ويتمثل دور مدير الامتثال والأخلاقيات في التحقيق والتعامل مع أي أفعال خاطئة محتملة يشير إليها النظام التحذيري، والتحقق من التزام الشركة ومسؤوليتها وموظفيها بالمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية (بما في ذلك القرارات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية)، والسياسات والإجراءات الداخلية للشركة، والالتزامات حيال الأطراف الخارجية (بما في ذلك الجهات المقرضة للشركة والجهات المناظرة لها).

ووضعت الشركة عام 2013 سياسات وإجراءات للرقابة على الاحتيال، والتحذير والتحقيق. وقد صيغت هذه السياسات لتنجح للموظفين فرصة الإبلاغ بنية حسنة عن أي ممارسات غير أخلاقية أو غير لائق يلاحظونها في الشركة. وتم تفویض مسؤولية الإشراف على السياسة وتنفيذها إلى مدير الأخلاقيات والامتثال. كما تحمل إدارة الشركة مسؤولية محددة ترتبط بتيسير تنفيذ السياسة. وسعياً لتحقيق ذلك، تقوم الشركة بعقد حالياً عدداً من ورش العمل لنشر الوعي بالرقابة على الاحتيال والنظام التحذيري بين موظفي الشركة. وقام المختصون بالتحقيق الوافي في الواقع المبلغ عنها أثناء العام من خلال النظام التحذيري، وحلها بشكل مناسب.

بالإضافة إلى ذلك، ضمت الموارد البشرية في الشركة توعية ضمن برنامجها التعريفي للموظفين الجدد.

5- الجودة والصحة والسلامة والبيئة

علاوة على أنشطة الرقابة الداخلية سالفه الذكر، تقوم وظائف الجودة والصحة والسلامة والبيئة في الشركة سنويًا بتحطيم وتتفيد مراجعات منتظمة لمدى الالتزام في مجال الجودة والصحة والسلامة والبيئة، وفرض التحسين الممكنة. ويتم تحديد الأسباب الجوهرية للمشكلات التي لوحظت أثناء عمليات التدقيق وإعداد تقارير بتدابير الإصلاح التصحيحية والوقائية. وتنولى هذه الوظيفة مراقبة ومتابعة مشكلات الجودة والصحة والسلامة والبيئة التي تم الإبلاغ عنها، لضمان إنهاء هذه المشكلات في التوقيت المناسب. كما تُعرض على الإدارة التنفيذية تقارير دورية موجزة بشأن الثغرات المحددة وإجراءات التصحيح المتخذة.

كما تخضع الشركة لعمليات مراجعة الجودة والصحة والسلامة والبيئة، مثل الأيزو 9001، والأيزو 14001، والأيزو 18001، وإدارة السلامة الدولية (ISM).

ومن جانبها طبقة وظيفة الجودة نظام إدارة إلكترونية للوثائق (EDSM) كجزء من الرقابة على الوثائق.



7 - مساهمة الشركة

ثُرِكَ شَرْكَةُ الْجَرَافَاتِ الْبَحْرِيَّةِ الْوَطَنِيَّةُ أَنَّ دُورَ الْمُؤْسَسَاتِ لَا يَقْصُرُ عَلَى جُنِيِّ الْأَرْبَاحِ فَقَطُّ، وَإِنَّمَا هُنَّا كَاعِتَبَارَاتٍ اِجْتِمَاعِيَّةٍ وَبَيْئِيَّةٍ وَاضْحَى بِنَفْسِ الْقَدْرِ مِنَ الْأَهْمَيَّةِ.

أدركت شركة الجرافات البحرية الوطنية أنه بعدم وجود إدارة حذرة، يمكن أن يكون لأنشطتها تأثيراً محتملاً على البيئة البحرية، وفرضت هذه الحقيقة على الشركة وضع أول خطة للمسؤولية الاجتماعية للشركات في 2010 لمعالجة التحديات البيئية والاجتماعية وبالتالي تحقيق توقعات المساهمين. تتماشى خطة المسؤولية الاجتماعية للشركة مع رسالة شركة الجرافات البحرية الوطنية "البيئة، الناس، القيمة، الربح" وتؤكد على هدفها الاستراتيجي المتمثل في تنفيذ الأنشطة الموجهة نحو برنامج "المصلحة المجتمع". إن خطة المسؤولية الاجتماعية للشركة التي تنتهجها شركة الجرافات البحرية الوطنية تم تهيئتها بانتظام لتتناسب التغيرات التي طرأت بيئية العمل الخاصة بها وتوقعات حملة الأسهم. كما أن سياسة الصحة والسلامة والبيئة تهدف إلى "عدم إلحاق الأذى بالناس والبيئة والمجتمع" لضمان إلتزام شركة الجرافات البحرية الوطنية بحماية الجميع ومنع التلوث والحد من أي آثار كبيرة سالبة على البيئة فضلاً عن الإلتزام بالقوانين واللوائح المعروفة بها.

تحدد شركة الجرافات البحرية الوطنية وختار مبادرات التابعة للمسؤولية الاجتماعية للشركة التي ترتبط بسياساتها واستراتيجياتها في المسؤولية الاجتماعية للشركة وتضيف قيمة إلى أربعة أجزاء، على النحو التالي:

- التبرعات: تشجع شركة الجرافات البحرية الوطنية على المبادرات التي تعزز مشاركتها في حياة المجتمع.
- عملاء شركة الجرافات البحرية الوطنية في الداخل: تشجع الشركة على المبادرات التي توفر ظروف عمل جيدة وآمنة تعزز ميزان الحياة العملية وترفع من مستوى مشاركة الموظفين.
- شركاء الأعمال والسلطات: تساهم شركة الجرافات البحرية الوطنية مع شركاء الأعمال والسلطات في تقديم رؤية أبوظبي للتخطيط العقاري والاقتصادي 2030 وتشجع استراتيجية الشراكة الطويلة الأمد مع الباقة ومشاركة أعضاء اتحاد الجرافات المركزية والاتحاد الدولي للمقاولين البحريين الدروس والعلوم التي تعلمها.
- الصحة والسلامة والبيئة والبحر: تشجع شركة الجرافات البحرية الوطنية على المبادرات التي تؤدي إلى الحد من الآثار البيئية السالبة وتحقيق أداء بيئي عال.

تعنى شركة الجرافات البحرية الوطنية متخصصاً مستقلاً لإجراء دراسات استقصائية للمجتمع لتقدير أداء المسؤوليات الاجتماعية للشركات وتحديد الإجراءات المطلوبة لتحسين إدارتها لسياسات واستراتيجيات ومبادرات المسؤوليات الاجتماعية للشركات.

7- المساهمة في تطوير المجتمع المحلي

- تشمل المبادرات والأنشطة العديدة التي قامت بها شركة الجرافات في مجال تطوير المجتمع المحلي ما يلي :
- شراكة مع معهد أبوظبي للتعليم والتدريب الفني والمهني (ACTVET) لنقديم التدريب والتوجيه والمساعدة في توظيف الإمارتيين في مناصب مجذبة في شركة الجرافات، والمساهمة الفعالة في تحسين مستوى أداء قوة العمل بدولة الإمارات.
 - مشاركة شركة الجرافات في معارض التوظيف وبرامج "توطين" لتعزيز عملية التوطين.
 - التنسيق مع هيئة الصحة - أبوظبي (صحة) من خلال تنظيم برامج توعية صحية، كحملات التبرع بالدم، وجمعية مكافحة مرض السرطان والحملات الصحية.
 - برنامج الحج بشركة الجرافات، الذي يتم من خلاله إرسال مجموعة من موظفي شركة الجرافات في رحلة حج مدفوعة التكاليف.



تقرير حوكمة الشركة 2015

- المشاركة في الألعاب الرياضية/الماراثون.
- تنظيم أحداث اجتماعية خلال مأدبة إفطار شهر رمضان وعيد الأضحى واليوم الوطني.
- الرعاية الرسمية لبطولة اليوم الوطني للجولف.
- تنظيم مختلف أنشطة لم الشمل الأسري والأنشطة الرياضية لشركة الجرافات.
- رعاية مبادرات فعالية "البيت متواحد".

7- المساهمة في حماية البيئة

المبادرات والأنشطة المتعددة التي نفذتها شركة الجرافات البحرية الوطنية خلال 2016 لحماية البيئة تشمل:

- استحدثت الشركة خطة للحد من النفايات للعام 2015 تمشياً مع سياسات مركز إدارة النفايات بأبوظبي للتقليل من كميات الأنواع المختلفة للنفايات المتولدة في المؤسسات الصناعية عبر تفزيذ طرق إدارة معمول بها للتقليل وإعادة الاستعمال والتدوير.
- وضعت الشركة ونفذت خطة لإدارة البيئة في البناء تمشياً مع المبادئ التوجيهية لهيئة البيئة بأبوظبي لتجريف القناة واستصلاح الجزيرة الاصطناعية الجديدة لمشروع تطوير حقل هلال الذي يقع في مدينة أبوظبي بمحمية مروج للمحيط الحيوي من أجل التقيد باللوائح الصارمة لحماية وحفظ البيئة التي فرضتها هيئة البيئة بأبوظبي لتلك المنطقة بالتحديد.
- قامت الشركة بتعيين مراقبين اثنين لحماية الثدييات البحرية والزواحف، كجزء من مشروع شركة الجرافات البحرية الوطنية الخاص بحقن الهلال من أجل التقيد بالمبادئ التوجيهية لحماية محمية مروة، وذلك لتوفير المراقبة اليومية لبعض أنواع الحيوانات، وخصوصاً، الأطوم والدلافين والسلاحف وتعقب تحركاتها في منطقة المشروع ومنع الأخطار المحتملة التي قد تلحق بها نتيجة للأعمال البحرية.
- قامت الشركة بشراء أجهزة لرصد جودة الماء، وتقوم هذه الأجهزة بإجراء قياسات لمعايير جديدة يتطلبها العملاء/السلطات القانونية لتقدير مستويات تلوث الماء التي تنتج عن أنشطة التجريف واستصلاح الأرضي وفي النهاية تنفيذ تدابير للتقليل والسيطرة.
- حصلت الشركة على شهادات عدم ممانعة من هيئة البيئة بأبوظبي لعدة مشاريع مستمرة ومنجزة، الأمر الذي يشير إلى الموافقات لبدء العمل وفي نفس الوقت يحدد متطلبات الالتزام بلوائح الحماية البيئية بدولة الإمارات العربية المتحدة فضلاً عن لوائح هيئة البيئة بأبوظبي.
- إعادة التأهيل بنجاح لشهادة الأيزو 14001:2004 لأنظمة إدارة البيئة.
- المشاركة بفعالية في ورشة عمل شركاء هيئة البيئة بأبوظبي التي عقدت في أبوظبي بفندق لو رويس خلال شهر نوفمبر 2015 التي سعت إلى معالجة ومناقشة الأساليب البيئية لاستراتيجية قسم جودة البيئة بـهيئة البيئة للأعوام 2016 – 2020 ونتائجها /فوائد المحتملة لتعزيز حماية البيئة في إمارة أبوظبي.
- كما نظمت الشركة حملات وأيام للصحة والسلامة والبيئة لجميع موظفيها.



تقرير حوكمة الشركة 2015

8 - معلومات عامة

1-8 السعر الشهري لسهم الشركة مقارنة بالمؤشر العام ومؤشر القطاع
 بيان سعر سهم الشركة في السوق (سعر الإغلاق وأعلى سعر وأدنى سعر)، والمؤشر العام للسوق ومؤشر القطاع، في نهاية كل شهر أثناء عام 2015 :

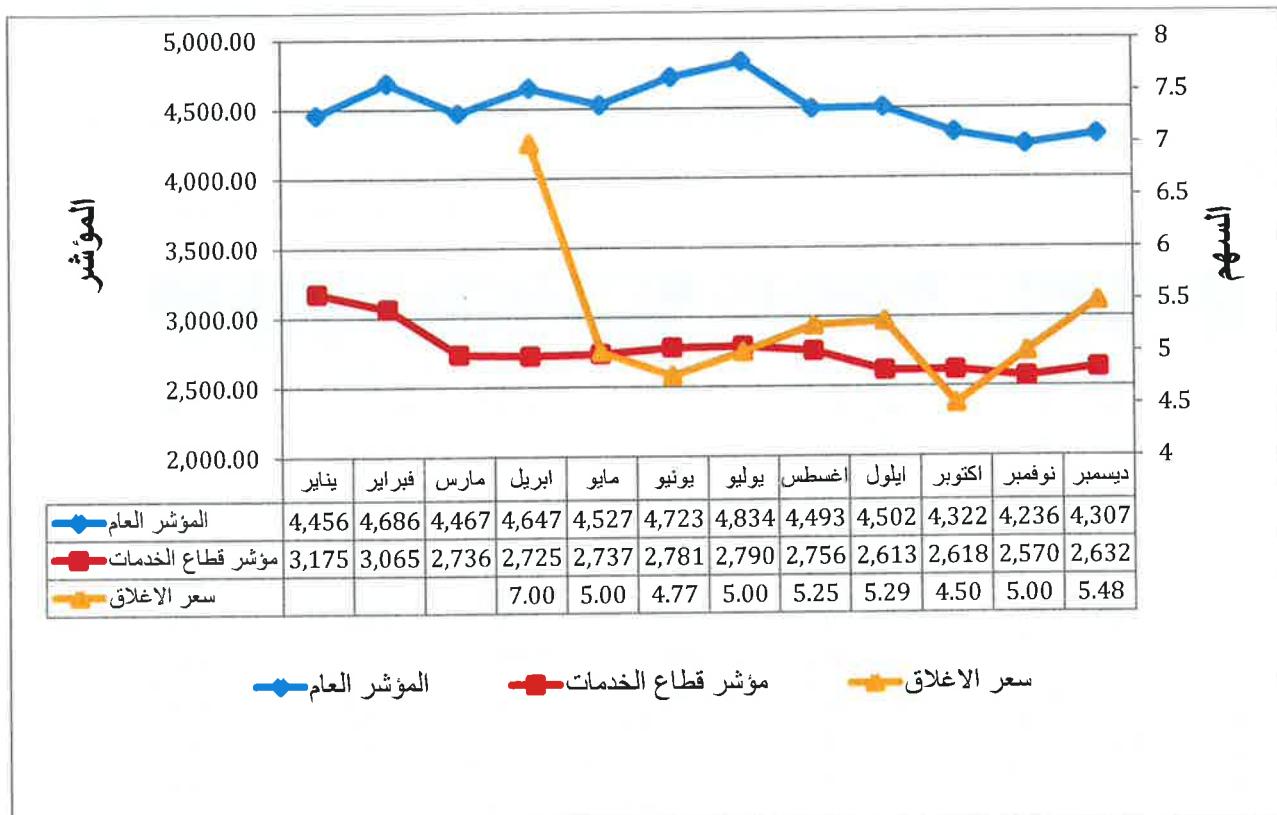
الشهر	أعلى سعر	أقل سعر	سعر الإغلاق	مؤشر قطاع الخدمات	المؤشر العام
يناير	ملحوظة 1	ملحوظة 1	ملحوظة 1	3,175.07	4,456.82
فبراير	ملحوظة 1	ملحوظة 1	ملحوظة 1	3,065.25	4,686.19
مارس	ملحوظة 1	ملحوظة 1	ملحوظة 1	2,736.20	4,467.93
أبريل	7	7	7	2,725.41	4,647.12
مايو	5.1	5	5	2,737.54	4,527.63
يونيو	4.77	4.77	4.77	2,781.99	4,723.23
يوليو	5.05	5	5	2,790.24	4,834.22
أغسطس	5.25	5.25	5.25	2,756.05	4,493.93
سبتمبر	5.29	4.9	5.29	2,613.49	4,502.79
أكتوبر	4.5	4.5	4.5	2,618.75	4,322.04
نوفمبر	5	5	5	2,570.67	4,236.39
ديسمبر	5.48	5.48	5.48	2,632.87	4,307.26

ملاحظة 1: تم تعليق تداول اسهم الشركة من قبل سوق الوراق المالية اعتباراً من 16 نوفمبر 2014 بسبب عدم تقديم البيانات المالية للربع الثالث ولسنة المالية 2014 في الموعد المحدد وأستأنفت اعتباراً من 14 ابريل 2015 بعد أن تم تقديم القوائم المالية.



تقرير حوكمة الشركة 2015

2-8 مخطط أداء سهم الشركة بالمقارنة مع المؤشر العام ومؤشر القطاع الذي تنتهي إليه الشركة:



3-8 تقسيم ملكية أسهم شركة الجرافات حسب الجنسية وحسب الفئة في 31 ديسمبر 2015

جنسيّة المساهمين	أسهم الأفراد	أسهم الشركات	أسهم الحكومة	اجمالي الأسهم
مواطنون الإماراتيون	85,942,897	80,942,342	79,999,999	246,885,238
مواطنو دول مجلس التعاون	6,379	34,075	0	40,454
مواطنون العرب (خلاف مواطني دول الخليج)	51,949	0	0	51,949
الإجمالي	32,659	2,989,700	-	3,022,359
النسبة المئوية	86,033,884	83,966,117	79,999,999	250,000,000
% 100	% 34.41	% 33.59	% 32	% 100



تقرير حوكمة الشركة 2015

4-8 بيان مساهمي الشركة الذين يملكون 5 % أو أكثر من رأس مال الشركة

المساهم	عدد الأسهم	النسبة المئوية
حكومة أبوظبي - دائرة المالية	79,999,999	% 32
مجموعة أبوظبي المتحدة للتطوير والاستثمار	50,000,000	% 20.00
شركة الخزنة للتأمين	17,787,316	% 7.11

5-8 بيان ملكية المساهمين للشركة

#	ملكية الأسهم (سهم)	عدد المساهمين	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة
1	50,000	3,056	12,041,546	% 4.817
2	500,000 و أقل من 50,000	164	26,251,110	% 10.500
3	5,000,000 و أقل من 500,000	31	40,771,406	% 16.309
4	5,000,000	7	170,935,938	% 68.374
المجموع				% 100
		3,258	250,000,000	

6-8 بيان بالأحداث الهامة التي واجهتها الشركة خلال العام 2015

خلال العام 2015، نفذت الشركة بنجاح مشروع توسيع قناة السويس المرمدة. تم تنفيذ مشروع قناة السويس بمشاركة بين شركة الجرافات البحرية الوطنية وثلاثة من أكبر شركات التجريف في العالم، حيث قادت الشركة هذه الشراكة. وتم إنجاز المشروع خلال تسعه أشهر، حيث تضمن المشروع تجريف أكثر من 200 مليون متر مكعب، الأمر الذي ضاعف سعة العبور في قناة السويس من 49 سفينة إلى 97 في اليوم. كان هذا المشروع فريداً من نوعه، حيث لم يسبق وأن نفذ مشروع بكميات الإنتاج العالمية هذه، ولم يسبق أن تم نشر معدات كثيرة في مشروع تجريف واحد.

خلال العام 2015، حققت الشركة تقدماً مستمراً في رؤيتها لتصبح بذلك صاحبة دور فاعل على مستوى العالم. تنفذ الشركة حالياً مشاريع في الإمارات العربية المتحدة و منطقة الخليج والشرق الأوسط وافريقيا. كما تبحث الشركة بفعالية عن تنفيذ مشاريع شبها القارة الهندية.

لقد حصلت الشركة على مؤهل في تقرير مدقق الحسابات للعام 2014 يتعلق بالمقبوضات غير المفوترة للعقود الموقعة وغير الموقعة. لقد حققت الشركة خلال العام 2015 تقدماً كبيراً لاسترداد هذا المبلغ وأن المقبوضات غير المفوترة قد انخفضت من 1,127 مليون درهم لتصل إلى 761 مليون درهم.

7-8 تفاصيل المخالفات أثناء عام 2015

اجتمع أعضاء مجلس الإدارة ست (6) مرات خلال السنة المالية للعام 2015 إلا أن هذه الاجتماعات افتقدت الالتزام بشرط المتمثل في عقد اجتماع المجلس كل شهرين خلال السنة المالية 2015 بسبب التأجيل غير المتوقع لاجتماع المجمع خلال شهر فبراير 2015.

لقد عززت الشركة من إجراءاتها بخصوص هذا الشرط، وسوف تضمن أن عدم الامتثال لهذا لن يتكرر في المستقبل.



شركة الجرافات
البحرية الوطنية
NATIONAL MARINE
DREDGING COMPANY

تقرير حوكمة الشركة 2015

باستثناء المخالفة الواردة أعلاه، لم تُسجل أي مخالفات أخرى خلال العام 2015.

١٥١
محمد ثانى مرشد الرميثي
رئيس مجلس إدارة الشركة



التاريخ: ٢٠١٦ / ٣ / ٢٢